

أفق المعنى في التأويل السيميائي

سطمبول ناصر*

يذهب التوحيدي في قوله إلى "أن العبارة قد تخون مطلقها في اشتغالها على غير المعتقد"¹، وهذا العقب من الصوغ الواصف، هو محصلة من معرفة الذات لذاتها وهي تبشر التأويل المحتمل حيث اللامتوقع هو ارتياب وارتجاج لتلك اليقينية، ينتج عن المعنى، كونه أفقا منفلتا لا يرتين إلى التحدّد لما يتصف به من التقلب و كذا طواعيته لممكنات التوسّع المرسل، لما ينطوي مداه على مباغته الذات باللاوصول عبر بيانية من متاهات اللاتحدّد، إذ ثمة تواصل متشاكل بين الأفق والمعنى، وعليه فهذا الأخير هو صنافة من المراتب التي لا يسمك الثبات حركيتها إلى تلك المرامي اليقينية لما يشمل مطلقها على غير المعتقد فيأخذ المقام المنتج للمعنى دوماً على تخوّف، فالمحصل من التصورات لليقينية الدلالية لدى الواهب للمعنى، ينسفة ذلك المرمى من التقويض لما رسّخة سقف التحدّد لدى الذات العابرة إلى مبتغى الرصد عبر سلطان النفاذ الذي تزعمه وهي تتقصّد مطاولة شرف التعالي، (لأن المقاربة النصيّة تطالب بوحدة تصاميم المحتوى والتعبير، تكف عن تصور عملية بناء المعنى من منظور عملية المعجميّة وحدها. إن ظواهر التشكل الدلالي التي تتناول سياقات ذات أحجام متغيّرة تكل دلائل معبّرة أصلاً لإعداد المدوّنة²) وعلى هذا الأساس فإن التحوّل وكذا التغيّر الذي يباشر الأنساق عبر انعطافها عن تلك النحوية القارة والأنساق المرجّعة يقدم دوماً مشروعية لتلك الاختلافات، ولعل هذا ما أدركه دوسوسير في أن مشكلة اللغة تنبثق أساساً من فاعلية التحوّل مما يجعلنا ننهي عبر هذه الفاعلية إلى ذلك التميز الذي تتصف به نصوص دون أخرى، حيث (تكون هذه التغيّرية المتعددة... قادرة على أن تسهم بإضفاء صفة الإشكالي³) ولما ظلت النصوص عبر ما تؤديه الكتابة تؤدي ذلك التوسّع من جهة ذلك الارتحال كي تجافي مركزها الأول وتأصيلها البدئي منتهية إلى الأخذ باستعارة تكوثر الأنساق بكل ما تعنيه من هياكل التشكل الأنواعي المتغاير. أخذ الانزياح ذلك المرجأ الذي لا يعلن جاهزية المستشرف من الأنساق ومجهول الاستعارات لأبنية النصوص وتشكل الخطابات.

من هنا ترد الأنساق المتصاعدة من غير أن يتبين للمتلقّي مواعج تشكّلها كي ينجز عبر غبشها قبساً، فينتزع مهيئاً لمسلك التحدّد الجليّ كي يكبح دلالاتها من جهة التشكل التوزيعي المتعدد لأنساق النصوص، كون أن ورود المعنى دوماً ينتج عنها. كل نسق ينبني تبعا لفضاء توزيعه عبر استعارة المغايرة وبلاغة الاختلاف ومجهول البيان ومن ثم فهو بالضرورة (يشتغل بطريقة مغايرة تماماً، إنه ليس تحديداً لنوعية الفعل ولا تحديداً لتوقعية ما، بل عنصر مساهم في عملية إنتاج المعنى، ودلالته لا تأتي من العناصر الطبيعية المشكلة له..... بل تأتي عن طريق عرض هذا الفضاء، ذلك أن عملية انتزاع العنصر الطبيعي من بنيته الأصلية وتثبيته داخل بنية جديدة... تمنح

* - باحث أكاديمي، جامعة وهران 1- أحمد بن بلة - الجزائر.

للفضاء دلالة جديدة هي تركيب لمعنيين: معنى العنصر داخل البنية الأولى، ومعناه داخل البنية الثانية، وهكذا فإن أي فضاء قد يشغل كفضاء عدواني كما قد يشغل كعنصر مساعد، تماما كما هو الشأن مع ما يسمى بالفضاء المفتوح والفضاء المغلق، فالانفتاح ليس معطى بشكل سابق على تحيين الفضاء داخل النص، وكذلك الأمر مع الانغلاق⁽⁴⁾ وفق هذا البيان الوصفة لمظان التركيب عبر تقلبه يرد أفق المعنى بوصفه ساكنا ومنفلتا يجنح إلى سكونية الدلالة ويمور مورا متجافيا مركزية الفهم وسلطان التحدد لأن الأنساق في المقابل هي حقل من التواشج المتفاعل بين اللغوي وغيره واستعارة غالبية في أداء وجه الغموض وأردية من الربط الخفي كي تلتف على كثير من المعاني المتلاحقة من غير أن تركز إلى أحدها فتهمل المتلقي مما يمتاحه إلى خلب الإهمالات المحصلة فترجئه إلى اللاحق المغاير ذلك أن الإنساق تنبني أساسا على الخفي المدمج مما ينهض بها كي تتخطى المعهود، لأن اللغة تهب الوضوح الخطي وفي الوقت ذاته تسلك التعرج والتوثب الدوراني وتلك هي علة الحيرة لدى المتلقي لأنه خرج إلى غير المعتقد وريب الاحتكام إلى وثوقية المعنى أوفي نحو ما أوثقه معقول المعنى الأول في نحو ما يفصح به التوحيدي صوب هذا الانفلات بهذه المخاطبة الوصفة: (ضاق اللفظ واتسع المعنى وانخرق المراد وتاه الوهم وحار العقل وغاب الشاهد في الغائب وحضر الشاهد في الغائب وتنكرت العين منظورا بها...5" قد صرفت القول في هذه المخاطبة بين إشارة لها عمق بالاعتبار وبين عبارة لها متغلغل في غوامض الأسرار⁽⁶⁾ مثل هذا يخرج عن المأخذ العقلاني حين انفلت عن منطق التحدد حيث التوسع واللاتناهي من غير أن يدعن لأرغانون مبدأ الهوية وعدم التناقض والأخذ بالعلية ومدارج الاستدلالات اليقينية (وهكذا كان همّ الفلسفة الأرسطية إنتاج العالم على أنه عقل وتعقل والذي يتحقق من خلال الانطلاق من الواقع إلى التجريد الذي يحتاج إلى "أركان أو آلة استدلالية أو منطقية تحلل الواقع على وفق معطيات حدود العقل التي عبّر عنها أرسطو في مبادئ منطقية صورية، منتجا ثلاثة مبادئ أساسية هي المبدأ العقلي، ومبدأ السببية ومبدأ الماهية⁽⁷⁾، وعلى هذا الأساس نتجت تصورات جهود الفلاسفة الإسلاميين وما انتهى لدى علماء الأصول من تصورات وجهود تنزلت إلى منطق التناهي الأرسطي عبر سُلّميات التصنيف ومدارج التحدد، حيث سلطة التقييس ومُهيمنة أرغانون العقل الذي لا يتخطى صورية الحدّ حيث صرامة الجمع والمنع، في حذو ما صدر عن الغزالي في مقدّمة المستقصى، أن (اللفظ هو المفيد للمعنى عند التخاطب ... والحدّ هو اللفظ المفسر لمعناه على وجه يجمع ويمنع...وهو شرح ما دلّ عليه اللفظ بطريق الإجمال⁽⁸⁾، فالحدّ يقابله البيان لا المجهول والاشترك مخلّ بالمعنى المقصود لكونه منتجا للتنوع ومفرزا للتعدد⁽⁹⁾ صوب هذا المأخذ ورد الإشكال: هل يجوز أن يكون للشيء حدّان ؟.

يرد الحدّ بوصفه مجموعا مانعا وكلية يتعدّر قسمتها، كونها تتّصف بالاتصال، حيث لا تنفصل ماهيتها أي أنّها ترد بمثابة الواحد أو الوحدة الجامعة المانعة لأن الاتصال يُراد منه تحقيق الإبانة (وإذا قسم.. ماهيته تبطل وإما بأن يفوت الحس امتداده... لا يوصف بأعراض كثيرة... وما يقال فيه إنه لا ينقسم بأن ماهيته غير منقسمة أصلا⁽¹⁰⁾، فالحدّ، إذن لا قسيم له صوب هذه الصورية وعليه فهو المؤدي لتلك الطبيعة القائمة بين اللفظ وما يصدر عنه من التعيين المطابق لمنطق صوري يتجاوب وفاعلية الترابط وكذا التوافق بين مكون اللفظ وما يقتضيه المعنى دون إضافة في نحو ما يقدمه علماء الأصول من تقريب ثلاثي لأوجه المعنى (اللفظ الكلي في مقابل المعنى الكلي واللفظ الكلي في مقابل المعنى الجزئي واللفظ الجزئي في مقابل المعنى الكلي) وهي صنافة تبرر تلك الصورية من حتمية الاستقرار بين طبيعة اللفظ وطبيعة المعنى غير أن في عرف التخرّج والانتقاء يظل المأخذ الأول بين اللفظ الكلي والمعنى الكلي هو أكثر المأخذ حضوة وهذه تترك مسلك التحدّد المجرد من غير أن تلحقه تراكمية التعميمات أو علائق المتواليات أو ما تستتبعه انزياحات المجازات أو يتأوب المفرد من الدلالة المتفرّج من

بمسبب الاشتراك والتقاطع، لذلك فبيان التحدد المناط بقيم الصدق لدى علماء المنطق هو التجرد من كل هذا، لذلك فالتجرد أو الصورية هو الأخذ بالثابت لمعنى اللفظ في حذو ما تؤديه مكونات الوحدات المعجمية Lexèmes La composante لأن الخلاف يندُر حولها لأن (ما أُدرج في القاموس "أعني القاموس النظري" إنما هو مادة معجمية وليس ألفاظا. والذي نفتقر إليه في تفسير نظري للدلالة المعجمية هو أن القاموس يتضمن تعيينا لكل مادة معجمية فيما تنتجه من فائدة بمناسبة شروط الصدق لسائر الجمل التي تقع فيها) 11 وفي مقابل هذا، يرد الترجيع لمقتضى تعدد المعاني للفظ الواحد، لأن السياق دوما يقوِّض تلك الصورية للتحديد المعجمي أو وفق احتمال تقلب أبنية تراكيب أنساق الجمل، فاللفظ يتصف دوما بكونه وحدة شاردة وهو بمعزل عن الالتزام بمقتضى النسقية أو بما تعصف به انزياحات المجازات أو التراكيب البلاغية.

ولعل هذا ما التفت إليه المناطقة إثر مباشرتهم لمتعدد المعاني الذي تقتضيه دلالات الألفاظ، مع التزامهم بتقييد اللفظ صوب الواحد المعين مع ترجيحهم أن يكون كثيرا بما يتوارد عليه من المنقول إليه مجازا، إذ في تصورهم أن اللفظ له أفراد وعليه ففي تصورهم (إن كان المعنى كثيرا، فإما أن يتخلل، بين تلك المعاني نقل بأن كان موضوعا لمعنى أولا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر لمناسبة بينهما، أو لم يتخلل، فإن لم يتخلل النقل بل كان وضعه بتلك المعاني على السوية: أي كما كان موضوعا لذلك المعنى من غير نظر إلى المعنى الأول فهو المشترك لاشتراكه بين تلك المعاني كالعين فإنها موضوعة للباصرة والذهب والركية والذهب على السواء... والسرّ في جريان هذه الانقسامات في الألفاظ كلها أن الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كلها صفات الألفاظ بالقياس إلى معانيها، وجميع الألفاظ متساوية الأقدام في صحة الحكم عليها وبها. 12*)، مما يتضح لدى علماء المنطق في تحديد اللفظ إثر قياس قسمة معانيه فهو دوما يرتب إلى مأخذ اتصافه بالجزئية أو الكلية، وكلما كان مستقلا خرج عن الكلية بقسيم معين ومن ثم فهو قد خرج إلى التشخيص، وفي مقابل هذا ترد القسمة لصفات اللفظ لديهم من خلل الدلالة وما توافقه من جهة الدال، لأن المدار لديهم فيما يوجب من صلاحية الإخبار، لأن "المادة والهيئة مسموعتان معا. إشارة إلى قسمة الاسم إلى معناه. 13 والإخبار يراد منه اكتساب التصديق الذي تحصل من جهة التأليف المتعاقب الذي يقبله العقل، لأن الترتيب في عرف المناطقة (لا يكون إلا بين شيئين فصاعدا وبالمعلومة الأمور الحاصلة صورها عند العقل وهي تتناول التصويرية والتصديقية من اليقينيّات والظنيّات والجهليّات، فإن الفكر كما يجري في التصورات يجري في التصديقات، وكما يجري في اليقينيّات يكون أيضا في الظنيّ والجهليّ... ومن شرائط التعريفات التحرز عن استعمال الألفاظ المشتركة). 14، التصديق لدى علماء المنطق يراد منه التعقل وهو يشتغل على الألفاظ من جهة الثبات عبر الإمكان الكلي، لأن مباحث الألفاظ مقدّمة للشروع في العلم والمنطقي يبحث عن الألفاظ على الوجه الكلي المتناول لجميع اللغات لتكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية 15، لأن الماهية ترد في طرحهم من جهة كونها هي الصورة المعقولة من الشيء، وعليه فمقتضى تحصيل الدلالة ينتج من الكليات ذلك أن مدارج التحصيل تقتصد العام والكلي ذلك أن معنى الجزئي أو الخاص يقع تحتهما (وكما أن الخاص خاص بالنسبة إلى العام كذلك العام عام بالنسبة إلى الخاص وأحد المتضايفين لا يجوز أن يذكر في تعريف المتضاييف الآخر، وإلا كان تعقله قبل تعقله لامعه.. فالخاص والجزئي الإضافي بمعنى واحد، وكذلك العام والكلي الإضافي بمعنى واحد، ولا شك أن الخاص والعام متضاييفان مشهوران كالأب والابن وأن الخصوص والعموم متضاييفان كالأبوة والبنوة، والمتضاييفان لا يعقلان إلا معا) 16، فالكل يكون دوما بإزاء الخاص ومن ثم، فإن الدلالة لدى علماء المنطق في طلب التحديد للماهية تنتج من الكليات.

لذلك، فالألفاظ وما يحصل عنها من إفادة لديهم لا يراد منها الهيئات المجردة، بل أن ما يوصلهم للتصور لا يراد منه تخريج الترتيب أو التعاقب "اللفظ، الجنس، الفصل" وإنما هو توحي ما يصطلح عليه بالتصديق عبر المعاني لأن مدار الألفاظ تتأني في كونها دلائل المعاني، أي العلم بما يحصل من الآخر، فالألفاظ (من حيث إنها دلائل المعاني قدم الكلام في الدلالة، وهي كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول، والدال إن كان لفظاً، فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية: كدلالة الخط والعقد والإشارات والنصب، والدلالة اللفظية إما بحسب جعل جاعل، وهي الوضعية كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، والوضع جعل اللفظ بإزاء المعنى أولاً، ولا يخلو إما أن يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعة: كدلالة (أخ) على الوجع، فإن طبع الالفاظ يقتضي التلفظ (يع) عند عروض الوجع له، وهي العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ، والمقصود هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية، وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه، وهي إما مطابقة أو تضمن أو التزام*17، مثل هذا التفرع يرد سواء في طرحه الثنائي "الوضعية والطبيعية" أو نحو تفرعه الثلاثي ينتهي إلى تفرعات أرسطو والرواقيين، وعليه فإن مثل نسب هذه الدلالات لدى علماء المنطق ترد إثر توافق اللفظ إزاء نسبته للفظ آخر فهي تقتضي أساساً المثبت، لصدقهما على ذات واحدة بخلاف المغاير أو المخالف ومن ثم يرد الترادف لديهم (نحو ما يرد بين السيف والصّارم)، فاسداً كونه اتحاد في المفهوم لا اتحاد في الذات 18، مما يترتب أن اللفظ ينزع أيضاً إلى المشترك والمجاز، فيُنقل من الاسمية إلى الوصفية، لأن الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كلها صفات الألفاظ بالقياس إلى معانيها، وجميع الألفاظ . وفق طرحهم . متساوية الأقدام في صحة الحكم عليها، من هنا نتج لديهم الأخذ بالصفات الصريحة وبطلان الصفات الضمنية لأنه لا يلتفت إليها حال التقسيم كونها لا توصل إلى معلوم الدلالة الصريحة.

وعليه، فالأظهر لدى علماء المنطق هو مراعاة أفق المتلقي في أن يفيد مخاطب فائدة تامة عبر خصوصية مفهوم الخبر، لذلك فالمناطق يُراعون ثبوت التركيب التام لدى المُخاطب من جهة المتكلم، أي (إذا جرد النظر إلى مفهوم المركب ويقطع النظر عن خصوصية المتكلم، بل عن خصوصية ذلك المفهوم، ويُنظر إلى محصل مفهومه وماهيته كان عند العقل محتملاً للصدق والكذب... "نتيجة" ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه... والحاصل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظراً إلى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر، وحينئذ فلا إشكال في أن الأخبار بأسرها محتملة الصدق والكذب لأن، المعاني هي الصور الذهنية من حيث إنها وضع بإزائها الألفاظ، فإن عبّر عنها بألفاظ مفردة فهي المعاني المفردة وإلا فالمركبة، والكلام ها هنا إنما هو في المعاني المفردة .. وكل مفهوم وهو الحاصل في العقل إما جزئي أو كلي... فالكلي إذا نسب إلى ما تحته من الجزئيات فإما أن يكون نفس ماهيتها وادخالا فيها أو خارجاً عنها ، والدّاخل يُسمى ذاتياً، والخارج عرضياً). 19. يتضح من هذا البناء الصوري المجرد المؤسس على التقييد للتشكل الجزئي والتركيب أنه ينبغي على أقيسة الكشف عن طبيعة الدلالة عبر نمط من التقدير العقلي المحض الذي يراعي الاسمية في مقابل الشيئية وفق تقريب المعنى المثبت والمقتصد (من حيث أن كل اقتصاد يتحقق في مجال الموجودات يجب أن يصحبه اقتصاد مماثل في مجال الرموز اللغوية وهذا حتى تتحقق علاقة واحد لواحد بين كل موجود في الواقع وبين كل رمز في اللغة.... إذ يربط دلالة العلامة بتأديتها لغرض واحد في اللغة لا أكثر ، بحيث لا يمكن لعلامة واحدة أن تخدم غرضين مختلفين، كما هو الحال في اللغة العربية - مثلاً - حيث تستخدم كلمة "العين" للدلالة على عضو الإبصار وللدلالة على مصدر الماء، كما لا يمكن لعلامتين أن تخدم غرضاً واحداً كما هو الحال في استخدام الكلمتين "السيف" و "المهند" للدلالة على الوسيلة التقليدية في القتال... الخ وهكذا تصبح إحدى الكلمتين ... لا

ضرورة لها وما لا ضرورة له في لغة منطقية دقيقة هو بلا معنى (20)، يجري هذا الطرح لدى المنطقة قصد الأخذ بالحصص دون التسلسل، لأن مسار المعاني لا ينبغي أن يتعدى رسم الحدّ ومن ثمّ فالتعدي أو التجاوز هو فساد لدقة التمثيل، فالأشياء عبر هذا المنطق يلزم أن تتعزز بما يضبط ذواتها ضمن التعريفات "بالألفاظ الناصّة المعتادة أو التامة المعتدلة الناصّة المناسبة" (21)، من هنا يتحرز المنطقة من توثب الرموز اللغوية المخاتلة التي تعصف بالمعاني الحقيقية إلى الفهم وعليه فنقل المعنى لديهم إلى المجاهيل أو الأغاليط التي يسلكها المجاز صوب جريان من التمثيل المستغرق تحمّل الألفاظ دوماً على غير المقصود، يقتضي من هذا بطلان اللامتناهي في إنتاج المعنى، لأنّ تحصيله أو اكتسابه عبر التسلسل (هو ترتب أمور غير متناهية فلا بد أن يكون اللازم باطلاً والمملوم مثله.. وإذا حاولنا تحصيل شيء منهما، فلا بد أن يكون حصوله بعلم آخر، وذلك العلم الآخر أيضاً نظري، فيكون حصوله بعلم آخر وهلمّ جرا، فإما أن تذهب سلسلة الاكتساب إلى غير النهاية وهو التسلسل، أو تعود فيلزم الدور*، وأما بطلان اللازم فلأنّ التصوّر والتصديق لو كان بطريق الدور أو التسلسل لامتنع التحصيل، والاكتساب إما بطريق الدور، فلأنه يفضي إلى أن يكون الشيء حاصلًا قبل حصوله...، فالتسلسل يقتضي حصول العلم المطلوب فيتوقف حينئذ على استحضر ما لانهاية له، واستحضر ما لانهاية له محال، والموقوف على المحال محال (22)، مما يرد هنا عبر هذا الطرح أن تصور المنطقة مؤسس سلفاً على الأخذ بالقبلي، كون أن الانتقالات الذهنية في اكتساب العلم بالشيء وبيقينته، (ومن لوازمها لديهم أن تجتمع في الوجود دفعة واحدة، بل يكون السابق معداً لوجود اللاحق... وبأن العالم متغيّر وكل متغيّر حادث فحصل لنا التصديق بخدوث العالم والترتيب في اللغة: جعل كلّ شيء في مرتبته. وفي الاصطلاح جعل الأشياء المتعدّدة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها نسبة إلى البعض الآخر بالتقدّم والتأخّر... لأن الترتيب لا يمكن إلا بين شيئين فصاعداً، وبالمعلومة الأمور الحاصلة صورها عند العقل وهي تتناول التصورية والتصديقية من اليقينيّات والظنيّات والجهليّات... فإنه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت. ومن شرائط التعريفات التحرز عن استعمال الألفاظ المشتركة -نعم لو كان للسامع علم بالألفاظ الوحشية أو كان هناك قرينة دالة على المراد جاز استعمالها فيه -... "ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة... ويجب أن يحترز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السامع لكونه مفوّتاً للغرض... والأغاليط اللفظية غير واضحة الدلالة فيفوت غرض التعريف... وكاستعمال الألفاظ المجازية، فإن الغالب مبادرة المعاني الحقيقية إلى الفهم، والمعرّف يجب أن يكون أقدم معرفة... ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه (23) يسوقنا هذا المأخذ من الطرح صوب رسم محددات التشكل لنسقية اللغة وهي حاملة لمحصلة الأداء الكلي، الحامل للمتعدد برسم الواحد، إنه مسلك ينتهج فاعلية التفكير بالمنطق القبلي عبر الاسمية التي تنبني أساساً على دقة صارمة بحيث تأخذ في حساباتها محاذير الاحتراز من غرابة الاستعمال لألسنة أخرى، مما ينجّر عنه تعدّي موانع هذه الحدود ومن ثم تنخرط في ظنية الثواني من المعاني، إن مثل هذا الإقصاء لصنّافة المتعدّد من الألسنة مكن المنطق من مكنة الإقصاء لما يخالف منطق الواحد عبر ثبات التأويل، فالمعاني لا يعصف بها المتعدي من الألسنة ولا يجرفها المشترك أو المجازي أو الظني من مجاهل الأنساق الغريبة وعلى هذا الأساس فإن تعريف الأشياء بالحدّ والرسم من المعاني الأصلية والأشد مناسبة في نحو من المطابقة، وفي حال (عدم توقف المعنى في الرسم على صدق الرسم يدل على أن المعنى لا يتوقف على الوجود الفعلي للواقعة، وهو ما يسمح لنا بالقول إن دور الواقع التجريبي ليس حاسماً في تحصيل المعنى في القضية، فنظرية قنغنشتاين في المعنى تقوم على أن القضية تكون قضية حقيقية إذا كان لها قطبان أحدهما تكون به صادقة والآخر تكون به كاذبة، وهي حائزة على معنى في كلتا الحالتين. وهكذا نرى أن الثابت هو المعنى بينما المتغيّر هو الصدق والكذب. أي أنها تكون دائماً ذات

معنى سواء أكانت صادقة أو كاذبة، وفي نهاية المطاف تكون ذات معنى سواء وجدت الواقعة الأولية المقابلة لها في الواقع الخارجي أم لم توجد(24). من هنا يرد المعنى من حيث تعدده وفق ما تقتضيه مسلمات الوجود سواء تنأى إلى الوفرة أو لَزَّ إلى صورية الواحد وبين هذا وذاك تأسست فاعلية التصورات التي تشيد بالوعي به كي يخرج صوب التنظير فتتخذ منه وفق متعدد حالات التمثيل انطلاقاً مما يحصل بين الأشياء ضمن "المماثلة الطبيعية والمماثلة المنطقية، إذ هذه الأخيرة تتجرد من حضور الذات عبر وعيها المستقل، حيث يعمل المنطق سلفاً على إحداث نمط من التوازي بين الأنطولوجيا وبين اللغة وهو الذي يتحقق بين القضية البسيطة... حيث تمثيل الوقائع مرادف للتعبير عن المعنى وفق ما يذهب إليه فتغنشتاين " 25، ولعل هذا ما نلفيه عبر مقتضى الانتقالات الفكرية التي نتجت عنها فلسفة المعنى، حيث الدلالة ظلت تعززها مقولات المعنى المتعاقبة، إذ المنطق لم يترك للغة أفق التشكل المعرفي لدى وعي المتلقي مما أفرز كابحاً عبر دعوى: "أن الترتيب في اللغة: جعل كل شيء في مرتبته.. ويكون لبعضها نسبة إلى البعض الآخر... وبالأمر الحاصلة صورها عند العقل" 26 حيث ظل هذا المأخذ لدى علماء المنطق يلبيه اللفظ المحدد ويخرج عنه اللفظ المطلق الذي يأتي من جهة المستعار والمنقول والمشارك 27 فاللفظ المحمول على مثل هذه الجهات بخاصة أو على المجاز بعامة يظل دوماً مرشحاً على تعدد المعاني إلى غاية من التوسع لذلك فإن علّة تحاشيها لدى المناطقة كونها لا تعزّز فاعلية البراهين في المخاطبات، فالمستعار لديهم (ينبغي أن يجتنب في البراهين دون المواعظ والخطابيات والشعر، أما المنقول فيستعمل في العلوم لمسيب الحاجة إليه لما لم يتحقق عنده جميع المعاني... أما المشتركة فلا يؤتى بها في البراهين خاصة ولا في الخطابيات... ومنها ما يقع على عدة أمور متشابهة في الظاهر مختلفة في الحقيقة لا يكاد يوقف على وجه مخالفتها كالحج الذي يطلق على الله وعلى الإنسان وعلى النبات والنور يطلق على المدرك بالبصر المضاد للظلام، وعلى العقل الهادي إلى غوامض الأمور) 28، مما يتبين عن صورية التحدد المنطقي أنّه لا ينصرف إلى المشترك المضاف والتي تتم بين الموضوع والمحمول وعليه فالمعنى المحصل من اللفظ على هيئة لفظ محدد يقع في مقابله وغير مستغرق لذلك فما يحصل إزاء اللفظ يؤديه التحليل المنطقي، إذ (هو التقسيم الذهني للموضوعات إلى أجزائها المكونة، والفرز الذهني لسماتها... ومن أجل فرز السمات الجوهرية ينبغي التجرد عن السمات غير الجوهرية) 29 وعبر هذا النمط من التحصيل يقتضي في مقابل هذا أن التراكيب الغامضة تظل ناقصة لما تنهض عليه من غموض ومن ثم لا تتأسس على المعرفة المباشرة لدى المتلقي، إذ ينخرط صاحبها إثر تحليلها في الأوهام المنطقية والمغالطات اللاعقلية، (وإذا كان الوهم المنطقي ليس عدماً في كل الأحوال، فما هو معناه الحقيقي عند راسل؟ هنا نجد "فرتز" يؤول معنى الوهم المنطقي بقوله: "الرمز الناقص وهم لأنه يبدو لنا - للوهلة الأولى - كغيره من الرموز كأنه يشير إلى كائن ما إلا أننا نجده - في الحقيقة - بعد التحليل ليس كذلك" هذا التأويل يتفق... مع الطبيعة اللغوية المنطقية لمنهج التحليل، كما يتفق مع أغراض هذا المنهج في إزالة أو استبعاد العبارات الغامضة في اللغة هذه العبارات تمثلها عند راسل الرموز الغامضة) 30 وفق هذا النحو من الطرح ترد التراكيب والأبنية وهي تتأسس دوماً على المعرفة المباشرة ومن ثم فمحسلة وضوحها تؤول إلى كونها غير مستدل عليها، من هنا ترد التراكيب البسيطة في مقابل الأبنية المركبة، حيث الأولى تنطلي عليها المعرفة المباشرة وما يعقبها يخلو من ذلك وإثر هذا نقع في إشكال الفصل بينهما أو الحدّ بين خصوصيتهما ما بين اليقينية والظنيّة، إذ إن ما لا نعرفه يخضع دوماً إلى معرفة استدلالية عكس اليقيني تحفزه المعرفة المباشرة، أو ما يقع بين الوجودي واللاوجودي.

وعلى هذا الأساس يحكم راسل Russel على البناء المنطقي بالوجود، إذا كانت الدالة التي يرد فيها ذلك البناء صادقة أحياناً، وبعدم الوجود إذا كانت الدالة كاذبة دوماً، غير أن مأخذ التقابل بين هذين المسلكين

كونهما متضايفين وأحدهما يلزم الآخر، لأن أي تركيب يلزمه الغموض أو التحديد، أي ما يصدق حضوره في الواقع أو يخرج عنه حيث هذا الأخير تنطلي على ما تؤديه تراكيب الجمل بأوصاف غامضة وهو ما يعني لدى راسل بالرمز الناقص ومن ثم فإنه يتضح (أن المجال الدلالي في الدوال أو العبارات الوصفية أوسع من مجال القيم التي تكون الدوال أو العبارات صادقة بالنسبة إليها)³¹، لأن الوصف المحدد ينأى عن التفرد والوحدة المنطقية، كونها (رموزا ناقصة أي أنها ليست لها معاني في ذاتها وأنها تكتسب معنى في سياقات أخرى)³²، عبر هذا، وضمن فلسفة المنطق الحديث لم يعد هناك تدافع بين الصدق أو الكذب أو تقابل تقييسي وإنما بين (فكرتي الدالة والمتغير أن ليس في القضايا شيء يجعلها صادقة أو كاذبة، لكن صدقها أو كذبها يتوقف على طبيعة القيم التي تأخذها المتغيرات في الدوال)³³، من هنا يمكن التساؤل، إذ كيف يمكن أن يحول الاستدلال البرهاني القائم على التعيينية الكلية والوحدة وصرامة الحد إلى المنطق الفلسفي دون الأخذ بحرج الصورية المنطقية حيث ينتج في مقابله أفق التأويل وهو على نحو من الرحابة وفاعلية الاختيار دون الالتزام بتلك الجاهزية من المواضعة التعيينية القطعية وفي الوقت ذاته يتأتى ذلك التحول عبر تلك التجربة الذاتية، مما يحولها كي تنفك من قسرية الإتيان والإذعان والانقياد المسبق، (وبذلك تصير الفينومينولوجيا تجربة يمكن، بضرب من الدربة والارتياض الروحي انتزاعها من الانقياد المكين إلى المقام الطبيعي وتحويل هذا المقام نفسه إلى مسألة فلسفية من شأنها أن تهيء الإقبال على الترتيب المثالي للوعي وللمعرفة)³⁴ وعلى هذا النحو من التمثل يتعاوض التأويل وكذا التحليل عبر أفق من التأسيس المتعالي من غير أن يأبه بتلك الإجرائية من المطابقة الحرفية لآلية التحديد لهوية الوجود الفعلي لمدلولات الأسامي والتراكيب والأبنية، ولذلك (تتحرك هذه المطابقة على أرض لا نسبة لها إلى المفهوم الأرسطي للفلسفة الأولى، أي إلى السبق الفعلي لنظرية "الموجود لما هو موجود" وتتحرى الجواب على ذلك السؤال بغير التزام بمفترضات هذه النظرية الراجعة بالجملة إلى ما يسميه هوسرل Husserl "الاعتبار الطبيعي للعالم"...إن هذا الاعتبار هو قاعدة لعمل المشتركة بين الفكر العلمي والفكر العامي المتقدم عليه والتي تفترض التسليم القبلي بوجود الأشياء والموجودات في الزمان والمكان وبأشكال التعلق التي بينها وبين المعيشات الفعلية التي تنطوي عليها الذاتية العارفة وسائر ما هو معطى بنحو سابق على التحقيق النقدي والنظري)³⁵، من هنا ترد الفينومينولوجيا لدى هوسرل وهي تنعطف إلى الميتافيزيقا كونها ملازمة للفكر ومفارقة لصورية العقل، إذ هذا التلازم يقتضي خصوصية من غير أن تنشغل بالمضاد من التأملات كما أنها غير متصلة بما يتصل بالهيوالانية والماورائية وكذا متاهات الغيبيات التي تؤول إلى محصلة الله والنفس وتأملات الوجود بقدر ما هي قيمة تأويلية إذ المأخذ المنطقي عبر دراساته لم تكثر لمثل هذا المسلك وما هنا تلتفت فينومينولوجيا هوسرل إلى تلك (التعلقات الممكنة بين "الكلي المنطقي" و"الكلي الميتافيزيقي"، أو بين "المقولات المنطقية الصرفة" ونظيرتها أي "المقولات الميتافيزيقية" وأخيرا بين "المفردات المثلية" و"المفردات الفعلية")³⁶، ولعل مثل هذا التواصل يستدعي ضمن ما يبادر به هوسرل إلى تلك الفاعلية من التوثب صوب تلك الأولوية التي تسبق وثوقية التعقل وما هنا ترد مكنة التوسع إلى تلك الرحابة حيث اشتغل عليها بما يصطلح عليه بـ "فينومينولوجيا الاستحضارات الحدسية" حيث المقولي المنطقي لا مكنة له ما لم يعزز بمعرفة توسع مداركه التعيينية فيستدرك ما أهمله وفق ما سلف ذكره من التعلقات فيحصل حينئذ ذلك التفريق (بين منطق للقبلي الصوري وبين منطق للقبلي المادي أو ما بين المنطق الصوري الذي يختص بمقولات الصورة المحضة للفكر والمنطق الفعلي الذي يختص بمقولات المادة المحددة بالصورة أو المقولات الميتافيزيقية)³⁷ وهذا التقابل يقع بين الأنطولوجيا الصورية وأنطولوجيا الواقع والخيالية يكاد هذا الطرح من التقابل يضارع ما ينسب إلى العقل وما ينسب إلى الوهم لدى المناطقة القدامى وهو نمط من التقارن بين الصور المحسوسة والصور الوهمية التي يقتضيها الخيال فالتقارن (إن كان بين الصور المحسوسة،

فلا شك أنه أمر يقتضي العقل بسببه الجمع بينهما، وللخيال مدخل فيه، فنسب إليه. وكذا "التقارن" بين المعاني الوهمية، أو بينها وبين الصور تنسب إليه، لأن الوهم إنما ينتزع المعاني من الصور الخيالية، بل "التقارن" بين المعقولات المنتزعة عن المحسوسات، تنسب إليه أيضا، لأن تلك المعقولات منتزعة عن الصور الخيالية أيضا، نعم المعقولات الصرفة لو فرض فيها تقارن لم يكن للخيال فيها مدخل، لكنها عما نحن بصدد من الأمور العرفية (المعتبرة في اللغة بمراحل). 38، وفق هذا كيف يمكن للدلالة أن تركز للوحدة، كونها لا تنتج إثر التأويل، بوصفها واضحة وحرية، لأن التراكيب الغامضة لدى المناطق هي بمثابة الرموز الناقصة 39 لما تنهض عليه من عبارات غامضة، ومن ثم فهي لا تتأسس على المعرفة المباشرة، إذ يخطر صاحبها إثر تحليلها في الأوهام المنطقية، (وإذا كان الوهم المنطقي ليس عدما في كل الأحوال، فما هو معناه الحقيقي عند راسل؟ هنا نجد -فرتز- يؤول معنى الوهم المنطقي بقوله: الرمز الناقص وهم، لأنه يبدو لنا للوهلة الأولى كغيره من الرموز كأنه يشير إلى كائن ما، إلا أننا نجده -في الحقيقة- بعد التحليل ليس كذلك هذا التأويل يتفق... مع الطبيعة اللغوية المنطقية لمنهج التحليل، كما يتفق مع أغراض هذا المنهج في إزالة أو استبعاد العبارات الغامضة في اللغة، هذه العبارات يرد تمثيلها عند راسل بوصفها رموز ناقصة 40 وفي هذا النحو من الحدو ترد الأبنية والتراكيب وهي تأسس دوما على المعرفة المباشرة ومن ثم فمحصلة وضوحها تعود إلى كونها غير مستدل عليها، وها هنا نقع نصب الأبنية البسيطة في مقابل الأبنية المركبة حيث الأولى تنطلي عليها المعرفة المباشرة وما يعقبها يخلو من ذلك وهنا نقع في إشكال 41 الفصل بينهما أو الحد بين خصوصيتهما، كوننا نقع بين اليقينية والظنية، إذ إن ما لا نعرفه يخضع دوما إلى معرفة استدلالية عكس اليقين تحفزه المعرفة المباشرة أو ما يقع بين الوجود واللاوجود.

وعلى هذا الأساس يحكم راسل B. Russel على البناء المنطقي بالوجود إذا كانت الدالة التي يرد فيها - ذلك البناء- صادقة أحيانا وبعدم الوجود إذا كانت الدالة كاذبة دوما 42، غير أن عملية أخذ التقابل بين هذين المسلكين يقع في كونهما متضايقين وأحدهما يلزم الآخر، لأن أي تركيب يلزمه الغموض أو التحديد الواضح المجرد، أي ما يصدق حضوره في الواقع وما يخرج عنه، وهذا الأخير ينطلي على ما تؤديه تراكيب الجمل بأوصاف غامضة، وهو ما يعني لدى راسل بالرمز الناقص *Incomplète symbole* 43 وعليه يتضح (أن المجال الدلالي في الدوال أو العبارات الوصفية أوسع من مجال القيم التي تكون تلك الدوال أو العبارات صادقة بالنسبة إليها) 44، لأن الوصف المحدد ينأى عن التفرد والوحدة والمنطقية، كونها (رموزا ناقصة أي أنها ليست لها معاني في ذاتها أي أنها تكتسب معنى في سياقات أخرى) 45، وعبر هذا وضمن المنطق الحديث لم يعد هناك تقابل بين صيغتين متعاندتين إحداها صادقة والأخرى كاذبة، وإنما بين (فكرتي الدالة والمتغير إذ ليس في القضايا شيء يجعلها صادقة أو كاذبة، لكن صدقها أو كذبها يتوقف على طبيعة القيم التي تأخذها المتغيرات في الدوال) 46، وعليه فالحدّ ظل لدى علماء المنطق ينتهي إلى المبتسر الجامع، كونه لا يفتح على مستغرق التركيب متحاشيا ذلك الحيف من تلك الصيغ التي تباشره كالمشترك من التراكيب أو المجاز من الأداء الاستعاري من بلاغة الأنساق لأن الأقيسة لا تنبني عليها وبخاصة البرهانية منها نتيجة مما تؤديه من صرف المتلقي إلى المغالطات في التصديقات (فالقدر الكافي من الكلام هو الحد وهو ضروري جدا لتحرير محل النزاع) 47 وإثر هذا يمكن الالتفات إلى حال الخطابات الأخرى عن حال الخطابات الأخرى في مقابل هذا الحكم وهي تتضمن تلك الإحالات اللا متناهية، كونها بمنأى عن تلك الأحكام التقليدية من المحددات أو الرمزيات القريبة في الوقت الذي أضحت فيه الهيرومينوطيقا (ترمي إلى إزالة الوهم عن الرمزية من خلال الكشف عن القوى غير المعترف بها المستترة داخلها -كما ترمي في الوقت ذات- إلى إعادة تجميع المعنى الأكثر ثراء وسموا وروحانية... كونها لا تقف عند الحوافز الاجتماعية أو عند قاعدتها الحرفية) 48، عبر هذا

المأخذ فإن مشروع الفهم لم يرد دون خرق لتلك الجاهزية من التأملات التي لم تجب عن مدارك النص من خلال الكشف عن المعنى ولذلك فإن مقاصد النصوص في مقابل أفق المتلقي وانشغالاته المفارقة لتلك الصورية عبر الهرمينوطيقا التي مكنت الظاهرية كي تشايح فعل الوعي الطبيعي للذات وهي حقائق المعاني كتلك التي استشراف أفقها التوحيدي حين وصفها وهو يؤدي تلك المفارقة بين مؤولات معاني ألفاظ الخطابات بين أهل العقل والدين وهو يدرك سلفا خصوصية تلك الأصول الخفية لذلك نجده يتعرض للحد الذي يعم أكثر الأسماء والمجاز البعيد، وعليه فاختلافها وتنوعها وفق هذه المسائل مع اختلافها فيما يتقارب وما يتباعد من جهة المعاني مفرقا في الوقت ذاته بين المسألة الطبيعية واللغوية⁴⁹ لما يشمل الأمور اللغوية من الاختلاف والتباين إذ ينعطف التوحيدي في المقابل إلى حدّ الشعر وما يليق بصناعته، إذ يراه من جهة طبيعة مكونه، أن معانيه تتدافع مع الفلسفة والمنطق، فينتهي في حاصل طرحه إلى القول : (لو حملنا معاني الشعر على تصحيح الفلسفة وتنقيح المنطق لقل سليمه وانتهك حريمه، وكنا مع ذلك ظالمين له ...على أننا لو ذهبنا نحتج له ونخرج تأويله لوجدنا مذهبا وأصبنا مسلكا ولكن هذه الأجوبة مبنية على تحقيقات مغالطات الشعراء ومذاهبهم وعاداتهم في صناعته)⁵⁰، يقربنا مثل هذا الطرح إلى تلك المرجعية من المحددات وهي تأسر فاعلية المتلقي في أدائه من إنتاج المعنى وفق سيرورة التمدل التي تنتهي إلى إفراز تلك الدلالات القصية وهائنا، (فإن الهرمينوطيقا قد ولدت -أو بالأحرى بعثت- في عهد شلاير ماخر نتيجة انصهار تفسير التوراة بفقه اللغة الكلاسيكي وبأحكام القضاء. وهذا الانصهار "نتج" بين شعب معرفية متعددة، استطاع أن يتم بفضل انقلاب كوبرنيكي (Copernic)، قدّم سؤال : ما الفهم ؟ على سؤال معنى هذا النص أو ذاك، أو معنى هذه الفئة أو تلك من النصوص "المقدّسة، أو البنيوية، الشعرية أو القانونية" هذا البحث عن الفهم هو الذي أدى بعد قرن من الزمن إلى الالتقاء بالسؤال الظاهراتي بامتياز، أي تمحيص المعنى القصدي للأفعال الفكرية ... -أي- أنها تطرح سؤال المعنى، بالأحرى في بعده المعرفي والإدراكي)⁵¹، يقتضي من هذا التحصيل أن الإرث الفكري إزاء إشكالية اللاتناهي قصد تحرير المعنى من الحمل المنطقي، حيث العقل هو رديف سيرورة المحددات لمفصل كل دلالة، وما يتعالق بالتحديد انتهى إلى التفكير فيه كونه مشروعا لا يظل مسكوتا عنه ومغفلا أو مسهوا عنه، حيث تنازعه التصورات بوصفه مجالا مغلقا مما مكّن الرياضيات كي تبرر تفصيله المترابط وعليه تمت عملية إخصاب مفاهيم اللاتناهي منذ الانقلاب الكوبرنيكي ولدى غاليلي (Galilée) وما عقبه لدى فيليبو برونو (Flippo Bruno)* حيث تواصل العقل بالطبيعة في مقابل تحاشي التصور اللاهوتي التقليدي، مما انجر عنه تسفيه "سلطة بطليموس ومنطق أرسطو في مقابل الانعطاف الكوبرنيكي والتحول الديكارتي وما انبرى له باسكال Pascal في عدم كفاية العقل الخالص مما انعطفت الحال إلى التوسل لتلك الأسرار الروحية في الفلسفات القديمة كالصينية والفارسية وما انتهت إليه مساعي مالبرنش في الاطلاع على الديانات الإسلامية واليهودية وفي مجملها مارست نقد العقل في الحضارة الغربية"⁵²، كونها في حلّ عن أسرار تلك الروحية وبواطنها الما ورائية وها هنا نتجت الفيزياء إلى جوار التفكير الرياضي لدى إسحاق نيوتن، والعقل الإنساني لدى جون لوك، حيث توسع مجال أقيسة البراهين تلك البراهين على أوسع شكل نظامي، مداره الإنسان والعقل والطبيعة، مما اقتضى استفحال حضور فاعليات التجريب في مقابل جاهزية التقليد مما توسع العقل صوب علم الفلك لدى كوبرنيك فتوثب التفكير من حير الرياضيات إلى حيز الوجود الطبيعي إضافة إلى إسهامات شراح ديكاوت ومساعي فولتير وهو يسهم عبر سجل هذه المجهودات كي يبني لاهوتا عقليا آخر، إنه اقتراب تصوري يعتق من فلسفة القرون الوسطى إذ لم يعد لها تلك القيمة التي انكفأت من جهة السكولاستيكية scolastique ومن ثم لم يكن لها أيضا ذلك الحضور الجوهري من جهة ما تمليه من حيابة التصور اللاهوتي⁵³، إنه اقتراب من مدارة كونية معقدة واستشراف لعقل آخر وطبيعة أخرى تستشراف الآفاق

القضية حيث (المناطق البعيدة التي لا تستطيع عين الإنسان إدراكها في مكان يرتد البصر والحس خاشعا وهو حسير، تقيم القوة التي صنعت كل هذا ... ولربما كانت قوة شملت حكمها اللامتناهية حتى الإنسان الصغير في النظام الكوني الواسع) 54.

لقد أفرزت الرياضيات إضافة إلى علوم الفيزياء تلك الصيغ التعبيرية من المدلولات، كونها أفضل كشف لذلك الانفتاح على مجاهل الطبيعة، مما أدى بها كي تنعطف إلى جهة فاعلية النزوع التأويلي لأسرار الكون "عبر معرفة نسب التتابع ونسب المسافات والتسارع الفيزيائي والحركات الحرة، والتحديد الحرفي لجوهر الجاذبية وقياس علاقة الإرسال الساقطة عبر المعادلات الرياضية ومقدرات التحليل الفيزيائي مما دعا سبينوزا **Spinoza** كي يخلص في القرن السابع عشر وهو يضع الإنسان في قلب هذه المتاهة المعرفية والآلة المعقدة "55 إنها إشكالية لا نهائية التي تمثلت من حيث حضورها لدى الوعي من تلك الميتافيزيقا التي تضمنتها الأساطير والأسرار والتصورات التولوجية (اللاهوتية) حتى غدت حقلا للعلم مثلما نتج ذلك لدى كوبرنيك **Copernic** حين استلهم أفكاره الكونية من الأفلاطونية الجديدة حول الشمس 56 ومن ثم استوحى من فرضيات مركزيتها كي يتقصى إمكانات الاختبار التصوري، إنها قراءة لمضمرات كونية اللامتناهية وعليه فإن اقتراب العلم من الميتافيزيقا وبخاصة علوم الرياضيات والفيزياء كي تنعطف إلى أحكام بديلة تنسف تلك المعيارية التي تؤدي بالعلاقات والأخذ بها وفق نظام وضعيات من الرموز المقيدة، إنها رغبة في الانفلات من وضعيات منطقية وعلى الرغم من كون الميتافيزيقا لا يباشرها التجريب ولكن ينتهي الأخذ بها وفق ما يطرحه (بوبر) **Popper** 57 كي يتخذ صياغة تمييز لائق للسياق التجريبي الذي ينهجه العلم، ومن ثم، فمثل هذا التواصل، هو اقتراب يخلص إلى البناء والتدمير في الوقت نفسه، يكاد يضارع هذا مثل اقتراب الشعر من الفلسفة لكون الشعر ينبي على علمية التحديد ورمزيات اللغة مثلما يرى "غودمان" في مأخذه على الفلسفة في مقابل الشعر 58 أو في النحو الذي سلف ذكره لدى التوحيدي، فالميتافيزيقا تدعي استشراف الكون عبر الحدس اللاهائي، ومن ثم فهي تضع نصب الوضعية المنطقية تلك المقدرات من التصور كونها استحضارات وفق ما يطرحه "فيتغنشتين" **L. Wittgenstein** لمفهوم اللغة، أي أنها ترسم ما يمكن أن يفكر فيه، على الرغم من أنها استحضار لما يمكن أن يكون حكما مسبقا أو افتراضا يسبق الما صدق من الأحكام المنطقية إثر كل تجريب يعضده الواقع، وهذه هي فاعلية ضمان المطابقة، أم أن كل نظرية وهي خارج هذا المأخذ فهي دوما لا تعمل إلا داخل نظام رمزي مغلق "قوالب لغوية- فكرية"، كونها لا تباشر الواقع بالوصف وفق ما تدركه بالقوة، أي نحو ما تعتمد الفيزياء كي تترجم كل حكم ذي مدلول في السيكلوجيا إلى حكم عن الحركات المكانية – الزمانية للأجسام الفيزيائية 59.

من هنا تلد الميتافيزيقا كي تنتهي إلى تدمير ذاتها في الوقت الذي تقدم العلوم القديمة أو المحدثه محصلة المدلولات وبلغة مفردة قصد الخلوص إلى صياغة كل حكم، لأن الميتافيزيقا هي أساسا نتجت بلا مدلول 60 وفي مقابلها تقع العلوم وهي في حلٍ وتحرر من الميتافيزيقا وها هنا نجد أنفسنا صوب جدلية أفق اللغة الشعرية وحجاجة الميتافيزيقا كالعلاقة التي يعقدها "كارناب" **Carnap** بين الشعر والميتافيزيقا، ذلك أن (الميتافيزيقي لا يؤكد شيئا بل يعبر فقط عن شيء ... فيدعم احكامه بحجج ويجادل آخرين "مثله" محاولا دحض مزاعمهم بينما لا يحاول الشعراء "عمل ذلك" لأنهم ضمن مجال الفن وليس ضمن النظر (61، إنه تقابل بين تمامية الدال الذي يؤدي منطقا مغلقا ومتاهة الدال المفتوح الذي لا ينتهي إلى وجود، الميتافيزيقا تتسرب ضمن لغة الشعر على الرغم من نحويته المغلقة ومعياريته الموصدة، وكذلك الحال بالنسبة إلى العلم إذ تتسرب إلى أقانيمه المجردة فتتحول ما قبل كل تجريب إلى حجاج لغوي فكري ومن ثم فإن كل مشروع مكرس لاستبعاد الميتافيزيقا عن العلم هو منذر

بالفشل في نحو ما استشعره كارناب Carnap وحلقته أو في ما ذهب إليه حلقة فيينا 1929 62، إذ إن تراندية كل المحاولات وصناعة الاختبارات العلمية وسلميات التجريب ظلت في مجموعها ضمن دائرة الدحض والنقض وفي مجموعها لما توصلت إليه من علميات وأدبيات واصفة يمكن وصفها بالميتافيزيقا كونها لم تخرج إلى محصلة المدلول النهائي وقطعيات التحديد و يقينيات الوصول، ولعل ما انتهت إليه محصلات جهود كوبرنيك من مساعي والتي خرجت من الرياضيات إلى الوجود الطبيعي أفرزت هي الأخرى صناعة من المساعي الافتراضية في معرفة حركات الأجسام السماوية ودورانها وكذا قياسات النظام الشمسي وغيرها من الدراسات الكونية التي ساهمت في إحداث فرضيات التوسع العلمي وما عقبه لدى تيخوبراخي "عالم دانماركي" ولدى مساعده كبلر وما أفرزته محاجة غاليلي بوصفه خصما لأرسطو وتهفيت كوبرنيك لمطارحات بطليموس 63. مجمل هذا يمكننا من النفاذ إلى فاعلية رفض الانفصال عن الأصل حيث اللوغوس هو الأساس التاريخي الموحد وتحاشي الانقطاع عن التصور التيلوجي* وهذا ما يفترض أن (اللوغوس الإغريقي لم يكن له نقيض، بمعنى أن الإغريق كان يقفون بجوار اللوغوس الأولي والأساسي والغير قابل للقسمة والذي لن يظهر فيه التناقض والحرب والجدل إلا لاحقا) 64، وإثر انعطاف الوعي البشري إلى مدارج التأويل حيث المعنى لا يثبت ضمن إجبارية هذه الحلقة وإكراهية هذا الالتزام، مما يقتضي دوما سرورة التوسع وفاعلية التغير بمنأى عن هذه الراهنية، وها هنا نتوجس ما يطرحه هيجل Hegel عن الزمن وأرسطو عن الفيزياء، وهي إشكالية مزدوجة تمت مساءلتها من جهتي الوجود وعدم الوجود والماضي والحاضر وما بحوزة الذوات وخارج الذوات وما تسعى إليه الذات أن تفصح به تجاه المعنى في الحياة اليومية وعندما تعاني من تعقيدات المعنى أو من فقدانه 65، من هنا ترد فلسفة اللاتناهي عبر تعدد منازعها التصورية وضمن كثير من الدراسات الأكاديمية، وهي تستفسر حقيقته المعرفية عبر تقريبه من حجم المسافة والاتصال ورحابة الفضاء وحسية الحركة وكما اقتربت في الوقت ذاته من حجم المقدار اللامعقول لأن اللانهاية تتصف بانعدام المعقول والاكتمال ومن ثم فهو لا يتهيأ في الموجود كالحركية والزمن 66 على الرغم من كونه هو الحامل لكل الموجودات إنه الموجود من غير هيئة ولذلك وهو لدى أرسطو Aristote لا يقترب من التمثل الفعلي وعبر لا معقولية المقدار والاتصال وها هنا أفرزت الرياضيات بلاغة المنطق العددي اللامتناهي وحتى أواخر القرن الثامن عشر كان مبدأ التمام ومبدأ الاتصال خاصة مازال يعتبران عند كانط Kant في "نقد العقل المجرد" فالمبدأ الأول يراد منه الكثرة والتعدد في الأشياء... تنوع الموجودات التي لا يخشى نقصانها... إذ يصبح الانتقال موضوعا للمتمصل اللامتناهي، يفضي هذا إلى النفاذ الذهني إلى تركيب الطبيعة 67، مما أفضى لكانط Kant كي يخلص إلى أن العالم يتصف باللانهاية حيث الله هو اللامتناهي، مما يؤول مثل هذا المأخذ لدى ما انتهت إليه تأملات التوحيد في المقابسات حين يقابل بين ما يشمل الإدراك في معرفة الحد وما يمتنع عنه حين يتناهى علم اللامتني إلى الله وهو يقدم ويعرض ذلك التقابل بين الإمكان والامتناع حين يذهب في قوله: (واجب أن يكون الفلك محيطا بالأرض وممتنع أن يكون المركز محيطا بالفلك،... فلو كان الإمكان حدا غير مؤلف ... لكان لا يقف على الوضع والفرض والرسم والظن والتخيل، ألا ترى أنك لم نسيت هذا الإمكان لم يصح، أعني أنه مستحيل أن يقال ممكن عند الفلك، أو عند الله... وفي الأول جاز عندنا ذاك لأن قلنا تقديرا وتظننا ووضعنا وتوهمنا، ولا فرض عند الفلك، ولا ظن ولا تقدير ولا توهم أيضا عند الله تقدس اسمه، وتعالى جده... فكل وجود يرسم للممكن أو الممتنع فإنما هو بالاستعارة والتقريب والتحلية والتشبيه) 68 مثل هذا الانصراف في تقريب الخفي الممتنع واللامتناهي، حيث إن امتناعه يقابل عدم مطاولة مشمولات الخفي من حركية المتصل، فالحركية كونها تساؤلا محيرا وفاتحة لمعرفة الاقتراب من محددات كونية الفضاء، العقل تحجب عنه تلك الإحاطة ولذلك يستعير التوحيدي مكن التقريب عبر مجاز البلاغة كي يرسم فرضيات تجلي الممتنع، لذلك فالمناطق يدركون تمتع العقل إذا انفلت عنه

منطق التراتبية ومحددات التعاقب، فالأول لديهم موجب لفاعلية البرهان المنتهي إلى اليقين، ذلك أن (الأوليات وهي قضايا يوجهها العقل الصريح لذاته-لا بسبب من الأسباب الخارجة عنه-، وإنما يتوقف الحكم بها على تصور طرفي القضية لا غير، فكلما وقع في العقل التصور لحدودها بالحقيقة وقع له التصديق، كالعلم لأن الكل أعظم من الجزء. وهذه الأوليات منها ما هو جلي للكلي، لأن تصور حدود القضية حاصل للجميع، ومنها ما هو خفي عند بعض الناس، لوقوع التباس لتصور حدودها فيتوقف العقل عن الحكم، فإذا حصل له التصور جزم العقل وحكم بمقتضاه) 69 يقتضي من هذا أن ما سلف ذكره بين الإمكان والامتناع لدى التوحيدي يرد هنا بين الجلي والخفي حيث من هذا الأخير يتأتى الالتباس والتوقف والتعطل في إعطاء الحكم، ومن ثم فممكّنات التوقف هذه لا تقتضي التحول خارج صورية العقل الكايح لمنافذ الانفتاح على دلالات، يقتضيها التوليد وفق طبيعة التوليد، حيث الاستعارة أبلغ من الحقيقة، ومن ثم فهي لدى علماء المنطق تقع في المحال مما يسمى لديهم بجزافات كالتي تؤديها بسائط التراكيب في الشعر لأن المخيلات فيه كلما كانت أعجب كانت أغرب 70، وعلى هذا الأساس نتج لدى الجرجاني أن المعنى يرد من جهتين المعنى الظاهر الذي يؤديه المفهوم ومعنى المعنى حيث ينتج من اللفظ معنى ثم يفيد ذلك المعنى معنى آخر 71 وهذا الآخر يستوجب معنى آخر، وفق فاعلية التأويل وطبيعة الاستعمال كما يذهب إلى ذلك كل من إيكو ECO ورورتي RORTY، إثر هذا ننعطف إلى ما انتهت إليه فلسفة بيرس Peirce ذلك أن نزعة الاستغراق تشكل لديه تصورا ميتافيزيقيا حيث لجأ إلى الأخذ بالنسق الميتافيزيقي من غير الأخذ به صوب سلم التدرج المنطقي لذاته، ذلك أن كل متتالية من التعاقب تأخذنا إلى ذلك الاستمرار اللانهائي، وهذه الفاعلية من التعاقب والسيرورة من التواصل المتلاحق، إذ كل متتالية تؤول من حيث محصلتها الأصلية إلى الواحد، لأن نسقية التعاقب تؤدي بالعقل إلى جهة الإقرار لسيرورة التواصل من علة المبتدأ إلى فاعلية الاستغراق إلى ذلك المصب من المجهول لأن العقل يرتهن دوما إلى محصلة النتيجة ومن ثم فهو حامل لمبدأ التناهي، وهذه العلمية من التحديد يقابلها ذلك الافتراض التخيلي اللامتناهي، عبر فرضية متتالية لا متناهية من غير أن يضع في الحسبان تصور النتيجة ولعل هذا مقتضى تفكير بيرس Peirce كونه أضحى بين مطلق الكونية وفاعلية اشتغال العقل في إرساله المطلق، حيث لا سكون لفاعلية اللامتناهي.

من هنا اقتضى تشوّف بيرس إلى هذه الظاهرة بظاهرة يشملها تفكيره من غير أن نجزم بتواصل بين ظاهرة بيرس Peirce وظاهرة هوسرل Husserl وعلى هذا الأساس فإن اقترابنا من هذه الثنائية بين سكونية الافتراض العقلي وإرسالية الافتراض التخيلي اللامتناهي يحملنا هاهنا إلى إشكالية تمثل طبيعة الكون ومنطق العقل، إذ إن هذا التواصل هو مرتكز يخضع إليه دوما تصورنا بين محدودية الساكن وسيرورة الفعل الدينامي لتلك الحركية اللامتناهية، مع أن المتناهي هو حامل دوما لفرضية اللامتناهي وهنا يرد ذلك التقابل بين الحد المنطقي والحركي المستغرق الذي يؤديه المؤول اللانهائي أو ما يوسم بالمؤول الدينامي الحيوي ضمن ما يسمى ويعرف لدى بيرس Peirce في محصلة التخرّيج للتأويل بسيرورة الدلالات المفتوحة (Sémiosis) إثر هذا نلتفت إلى إشكالات حضور المعنى عبر هذه السيرورة، وها هنا أيضا ينتج أفق المتلقي كونه حركية قبل كل شيء تصدر الذات المتلقيّة عنها بفاعلية التأويل، لذلك امتاحت سيميائيات بيرس تلك القضايا والمسلمات من جهة المزوجة بين العلم الطبيعي وبين الرياضيات، مما مكن هذا المأخذ كي يختص بتلك المواصفة من الخصوصية التداولية وكذا المنطقية مما خولها كي تكون وفق الكثير من آلياتها المتمثلة في العلامات حتى أصبحت مشرعة في تأويل دلالات أنساق الخطابات بكل أنماطها إلى غاية تلك البصرية كونها علامات غير لسانية مما مكنتها متصورات الرقمنة المحدثّة، كي تكون مضافة إلى فاعلية التأويل ولعل استثمار الكثير من المقاربات ومشاريع التأويل من الدلالات

المفتوحة لدى بيرس، كون أن السيميوزيس Sémiosis استثمرته السيميائيات السردية لدى غريماس Greimas وكورتيس Cortès في الكشف عن المعنى ضمن البنية العميقة للأنساق السردية، حيث العلامة تفرز في وعي المتلقي مأخذا مضارعا بوصفها ممثلا (Representamen) في نحو علامة مكافئة لها أو تكاد أن تتصعد عليها، لأن التواصل يحدث دوما تلك الصلة عبر نمط من التتابع 72، المتعاقب والمحدد في الوقت ذاته، لأن العلامة هي دوما تتوثب إلى نقلة من المؤولات المتعاقبة، وهنا، فسيمائيات بيرس عبر فاعلية الأخذ بالمعنى، تعدت ذلك الإشكال الكابح لمسار مساعي اللسانيات وكذا البنيات إضافة إلى تلك المحايثة التي لُزّت فيها السيميائيات، مما أوجدتها ضمن تلك المحددات الحرجة للنسق كونه مهيمنة وسلطة وفاعلية للتحدد، لذلك أنتج هذا التعدي تلك النقلة التي مكنت المتلقي عبر أدائه لطبيعة المؤول كونه أفرز لديه ذلك التسلسل المتلاحم الذي يعتمد إلى إفراز تلك الإضافة ضمن صرح مولّدات للدلالة، (لأن التحليل السيميائي يغير النسق الذي يولده ... وعلى هذا الأساس فإن السيميائيات لا تبحث في النص عن بنية دلالية كلية وثابتة "من قبيل فكرة التناظر الدلالي التي قال بها غريماس Greimas وهي فكرة لم تعد تقنع أحدا" ولا تبحث عن معنى معطى ومكتفى بذاته، إنها على العكس من ذلك تحاول الكشف عن السيرورات الممكنة داخل الواقعة فالوقائع ليست سوى سيرورات ضمنية حيث يعيد المحلل بنائها وفق فرضياته التأويلية) 73، من هنا نخلص إلى التساؤل عن فضاء الأفق الذي يعد رحابة لطاقة تصورية لدى المتلقي كونه يلي تلك الفاعلية التداولية في إنتاج المعنى، دون فاعل آخر؟ وعليه فإن (نظرية الأفق Horisont هي... أبلغ ردّ فلسفي على نظرية المفهوم (Begriff) في المثالية الألمانية. فالبنية الأفقية اللامتناهية للوجود وللمعرفة تفرض منوالا استقصائيا للفكر وللكتابة، ممثلا لنفس الهيئة أي دائرا على نفسه ومرسلا بغير نهاية) 74، وعلى هذا الأساس فعملية التقصي التأويلي الذي يلزم المتلقي يظل مرافقا ومصاحبا للسياق التواصلية، لأن المتلقي - كونه منتجا للمعنى، إذ لا يعد نهائيا في تحديد الدلالة من جهته لأن سيرورات آفاق المعاني تظل تنجح دوما إلى ذلك التعدد المتصاعد ومن ثم فالنص يكاد يؤدي إلى تلك الحيرة التي قدمها هيدغر - Heidegger حول السؤال عن الشيء، كونه حاملا لمجموع من الخصائص إلى حد التعقيد حيث هذه الخصائص تظل تتواصل بين الأشياء في نمط من التشاكل ومن ثم فهي تقاوم بعضها بعضا، وفي الحاصل فإن اهتداء الإنسان إلى خصوصياتها قصد تعيين الشيء انطلاقا من التجربة اليومية وانطلاقا من مبتدأ التبدي لأن الإنسان هو المقياس في تعيين الشيء انطلاقا من هذه التجربة وفي مقابل ذلك يظل الشيء حاملا للقائم والمتبدل من الخصائص 75 وفق هذا يقيم التأويل السيميائي تلك السيرورة الحيوية والمنفتحة والمصاحبة لتلك الأوضاع المعرفية والتي ينهض عليها المتلقي وفق طبيعة الحالات الثقافية أيضا، مما يعزز هذا أن أفق المعنى الذي يؤديه التأويل السيميائي ليس جاهزية تصورية أو حمولة معرفية مغلقة بقدر ما هو مراس إجرائي، ومن غير أن يأخذ المتلقي تلك الحياة الجانبية ضمن حافة النص وحواشيه مما يجعل النص، مسهوا عنه ومدحورا ضمن قصيدة جانبية، تجرف به وبكليته، حيث يتحول القارئ عبر مقصديته هذه كي يكون متلقيا متعسفا يسوء وينوء به ذلك التخلي وفق ما يؤديه وصف رورتي Rorty له بالقارئ الرديء، كما أن المعنى يرد بكيفية ينتهي إليها دريدا Derrida ضمن ذلك التصور التقويضي كي ينتهي إجرائيا، مما يسلم المعنى إلى ذلك التشظي والانشطار المتلاحق، فالانشطار هو نمط إجرائي يظل متحاشيا المعنى الأصلح والمشروع للنص حيث لا يطاوله ومن ثم فهو معراج مفتوح ومرجأ، يفرز معارج تخومه وتحوله ضمن فاعلية إنتاج ذلك التعدد المتعاقب لتلك المعاني المُشرعة، مما يجعلها مفتوحة في حذو من التعاقب المتلاحق، إثر هذا مكنت مطارحة دريدا، كي يذهب إلى أن كل علامة لها الحق في تلك المشروعية كي تُؤتي مأخذها من القراءة وإن تلاشى سياق تأصلها وتحدد تخلّقها 76 لدى كل من ينخرط فيها ويشرع في تأويلها، يقتضي من هذا أن فاعلية الممارسة في إنتاج المعنى لا تقتضي بالضرورة تلك الإطلاقية المفتوحة أو الإرسال المشرع إلى غير نهاية مما يؤدي

بالقراءة إلى حركية لا تخلص إلى نتيجة أو تركز إلى تحديد لُزّت إليه، ومن ثم يظل النص باهتا مغتربا دون الأخذ به، وعلى هذا الأساس فقد (ميز راستي بين تناظر النص وتناظر القراءة، وذلك على الرغم من تأكّيده على أن المعنى ليس محايا للرسالة، بل محايا للوضعية التواصلية، التي تضم إلى جانب مكونات الرسالة عاملي، المرسل والمتلقي)⁷⁷ ولعل هذا يلزم المتلقي بتلك العملية التأويلية في إلحاق ما يخرج عن النص إلى سيرورات التأويل مما ينعطف بالمعنى عن تلك الباطنية المضمرة لما تؤدّيه أنساق النصوص. وهنا نجد أنفسنا بين المحايثة والانفتاح ضمن عملية التأويل ومن ثم فالمعنى كونه هو المكون الدلالي يظل يتوق (من يؤدّيه) إلى تلك الكفاية حسب رحابة الأفق الذي يتسع له، وإذا كانت النصوص حاملة لتلك الأنساق وما تنزاح به من استعارية قصيّة في إحياءاتها وتخوم أبنيتها البيانية، ينتهي تطلع غريماس عبر مشروعه إلى ما تضمّره البنية العميقة من تكشّفات المعنى، حين تتوثّب مضمّراتها، وهي تعرض ذلك المخبوء من الدلالات، وفي مقابل هذا يأتي اصطلاح النص -المولد- لدى كريستيفا Krestiva وهو يقدّم تلك التراتبية ضمن مدارة مفتوحة، نتيجة دينامية شفرات 78 التعدّد النصي ضمن إنتاجيته، بمجموع خصوصياته المتنوعة والتي ترد عبر التناص أو عبر النصيّات Transtextuelles، مما يقدم هذا إجراء متميزا قصد إحداث مكنة لتحقيق المعنى عبر أوسع مأخذ مما يُمكن متلقي النص كي يفتح مقتريا، لأفق المعنى وهو يعرض تلك المسالك من التمدل لمرامي تلك النسقية من الشفرات النصية المتشاكلة، ومن ثم فإن صرح تكوينها النسقي عبر النص الواحد يُمكّن المتلقي أخذ المعنى الحامل لتمفصل ذلك التشاكل لتلك الآثار النصية المتعاقلة ومن غير أن يكون في حساب المؤلف أن يتقصدها. من هنا يمكن تأمل أفق المعنى من جهة السيميائيات عبر تساؤل ينطلي على مقدرات تلك الرحابة من التصور التي يتضمنها وعي المتلقي من غير اهتمام لجاهزية تلك الأوليات التي يتذرّع بها علماء المنطق كونها مسلكا مقيدا، يكبح شطط التخريج لذلك الفيض من الاستغراق، ولذلك فالأفق مكرس من جهة تحقيق المعنى من غير أن يكثرث بالقبليّة عبر المحدد الصوري، لذلك فهو يجري ذاك التعدي، كي ينتهي إلى الأخذ بنسبة المعنى إلى أصوله وفق الوجود الذاتي وردّ ذلك إلى المقاصد المعقولة، فالأفق هو ذلك المدى لفعاليته التأويل مما يصدر عن المعنى كي ينتهي قصد مطاولته عبر المتلقي. وفق هذا المأخذ نجد أن السيميائيات هي التي تكاد عبر دعواها كي تعطي تلك الكفاية المعرفية مما يجعلنا نتمثل أفقه التأمل متعديا تلك المقابلة النصية عبر علل شفراته لأن كل نص هو حال من أحوال التفكير التأويلي إذ قد تتحقق عبره مقدرات الإيجاب وممكنات السلب، حيث (المعنى الذي يستخلصه السيميائي من علل الطبيعة هو خلاصة لسميوزيس) أو الدلالات اللامتناهية في الكون على وجود الله وعظمته، ولا ينبغي القبول بأن ما يطرحه الحتميون من قضايا هو مصادرات... وإنما يستند إلى صور السيرورات التي تسهم في بناء المقدمات وصوغ النتائج، لأن التعريفات والقضايا تتجلى فعاليتها في النشاط الاستدلالي) "79 عبر هذا المأخذ من الطرح يمكن التساؤل عن كونية المعنى بوصفه حاملا لهلامية غير قارة مما يبررها إصطلاح السميوزيس عبر، ذلك الانفتاح غير القار واللا محدّد من غير أن يركن إلى التعقل أو التمرّكز المحايث، يمكن أداء سؤال إزاء هذا الحال، هل الانفتاح يراد منه الاقتراب من ذلك الكشف اللامنطقي، الذي تؤدّيه الميتافيزيقا والمتعاليات التي تتقفى تلك الحقائق التي تخلص دوما إلى السؤال ومن ثم فالسيميائيات عبر استدلالاتها لا تقصي علامات الجبر في المنطق بل تستعيضه بجبر العلامات التي تخلص في الحاصل إلى منطق العلاقات ضمن السيميائيات 80 غير أن تمثل تلك التخوم التي يتقصدها أفق المعنى تظل تنفلت من ذلك التحدد المحايث كي تتأوّب تلك الأنساق وهي في معرض تجلّوها تظل حاملة لذلك التشاكل المحيّر الذي أضى أفق التلقي، ميدانا متحركا، يعرج بها بعيدا عن تاريخية التأويل مما يطرح في المقابل إشكالية التوالد اللامتناهي الذي ينذر بتلاشي العلامة، مما يغيب إثر هذه السيرورة ذلك الكايح الحاسم كي يمكننا من التريث أو أداء الدور، كما يذهب إلى ذلك علماء المنطق عبر تلك القصصية الأمرة بالوقف لتلك

الاستمرارية والاستغراق قصد أداء النظر وفعل الاستيعاب والخلوص إلى تقليص ذلك الانسياب اللامحدود، لأن ديناميكية المؤول عبر إنتاج الدلالات يؤدي بهذا الصرح المتعاقب استحالة استيعابه لنفسه 81 وفق كونية تخوم المدارج التي تؤديها مقولة (المؤول)، كونه يختزل منافذ التكوثر الدلالي لأفق المعنى مما أفرزت الظاهرية صوب هذا الطرح لتلك الوصلة التي ترمي عقد ربط بين أفق المعنى، وتأملات الذات، ذلك الترابط الذي يقدم انفتاح الدلالات دون انقطاع، مادامت اللغة رهن تعدد الأنساق وتنوع أنظمة الأوضاع الرمزية والبلاغات المحدثه وكذا علامات الأيقونات التي تؤديها نسقية التمثيل البصري مما استحدثته التصورات الرقمنة في الفكر المحدث في الثقافة البصرية، أم أننا إزاء هذا كله صوب الانفتاح على هرمسية جديدة أو على ميتافيزيقا المعنى مادام التوقان الجارف إلى إمكانات حضور تلك التخوم من اللاوجود إلى الوجود وعلى الرغم من ذلك، يأخذ حضوره صوب المجهول، لأن الميتافيزيقا أساسا لا مدلول لها لأن العقل لا يباشر أي موجود ومن ثم يظل أقل منها وأدنى من مطاولتها مهما ظل هذا المسعى قائما، إذ يأخذ حضوره ضمن تلك البينية بين الإمكان والامتناع، غير أن السؤال يظل خطابا يلح دوما ضمن الوعي الإنساني، دون الإذعان لطواعية المفهوم قصد إحداث ذلك التعرّيش، لأفق المعنى وتخومه وذلك قصد أداء مقتره الأسمى، لأن المعرفة الكافية ضرب من اليقينية الوهمية لأن ملاحقة الجوهر يراد منه مطاولة الوجود وذلك محال، لأن التخوم لا يطاولها التأويل، غير أن جسارته تمكنه وفق حركيته كي يتأؤب تلك العدمية المحتجبة كي يمكنها من الوجود.

الهوامش:

- 1- التوحيدي (أبو حيان)، الإشارات الإلهية ، تح / و داد القاضي، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان، ط/ 02، 1982، ص/ 155.
- 2- بيجوان (هنري)، توران (فيليب)، المعنى في علم المصطلحات، تر/ ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط/ 2009، 01، ص/ 128.
- 3- المرجع نفسه ، ص/ 127.
- 4- بنكراد (سعيد)، السيميائيات السردية، . مدخل نظري .. منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2001، ص/ 141.
- 5- التوحيدي (أبو حيان)، الإشارات الإلهية ، تح / و داد القاضي، ص/ 152.
- 6- المصدر نفسه ، ص/ 159.
- 7- الحياتي(محمود خليف خضير)، ما ورائية التأويل الغربي . الأصول، المناهج، المفاهيم .. منشورات ضفاف . منشورات الاختلاف، الجزائر، دار الأمان . الرباط، ط/ 01، ص/ 74، 75 .
- 8- القرافي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس)، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص/ 11.
- 9- ينظر، الرازي(قطب الدين محمود بن محمد)، تحرير القواعد المنطقية، دار إحياء الكتب العربية، ص/ 81.
- 10- الفارابي (أبو النصر)، كتاب الواحد والوحدة، تح/ محسن مهدي، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، المغرب، ط/ 01، 1990، ، ص/ 90.
- 11- كيمبسون (راث)، نظرية علم الدلالة . السيمانطيقا . تر/ عبد القادر قنيني، دار الأمان ، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، ط/ 01، 2009، ص/ 118.
- *. الرازي(قطب الدين محمود بن محمد)، تحرير القواعد المنطقية، دار إحياء الكتب العربية، . ينظر، هامش الشارح . ص/ 38.
- 12- المصدر نفسه، ص/ 39، 40.
- 13- المرجع نفسه . هامش الشارح . ص/ 38.
- 14- المصدر نفسه ، ص/ 17.
- 15- المصدر نفسه ، ص/ 28.
- 16- ينظر، المصدر نفسه، ص/ 69، 70.
- *. الدلالة الأولى : مطابقة : كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، أما تسميتها بالمطابقة ، فلأن اللفظ مطابق: أي موافق لتمام ما وضع له.
- وأما الدلالة الثانية: تضمّن : حين يكون جزء المعنى الموضوع له داخل في ضمنه، فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق فلأن الإنسان إنما يدل على الحيوان أو الناطق لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ.
- الدلالة الثالثة : التّزام : لأن اللفظ لا يدل على أمر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له، كدلالة الإنسان على قابلية العلم وصنعة الكتابة . سياق أداء خارج عنه .

- . قيدت حدود الدلالات بتوسط الوضع، لأنه لو لم يقيد به لانتقض حدّ الدلالات ببعضها ، لأن دلالة اللفظ بالوضع : إمّا أن تكون على نفس المعنى الموضوع له أو جزئه، أو خارجه.
- . إن انحصار الدلالة في اللفظية وغيرها أمر محقق لا شبهة فيه. وأمّا انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائر بين النفي والإثبات .
- . إن دلالة اللفظ إذا لم تكن مستندة إلى الوضع ولا إلى الطبع لا يلزم أن تكون مستندة إلى العقل قطعاً.
- . وقد يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط فيكون عليه دلالة مطابقة ، ولا تضمّن هاهنا، لأن المعنى البسيط لا جزء له.
- . واللفظ الدال على المعنى بالمطابقة إمّا أن يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه أو لا يقصد، فإن قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه، فهو المركب.
- . ينظر ، المصدر نفسه، ص/ 29،32،33.
- 17- المصدر نفسه، ص/ 28،29.
- 18- ينظر، المصدر نفسه، ص/ 41.
- 19- ينظر ، المصدر نفسه، ص/ 42،43،44،45.
- 20- ينظر، حمود (جمال)، المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة . برتراند راسل أنموذجاً دار الأمان ، الرباط ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط/ 2011،01، ص/ 59،60.
- 21- ابن سينا (أبوعلي)، الإشارات والتنبيهات، مع شرح نصير الدين الطوسي، تح / سليمان دنيا، دار المعارف ، مصر، ط/ 02، القسم الأول، ص/ 213.
- * (الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء من جهة واحدة. والتسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية "فيقتضي من هذا أن يكون" اللازم باطلاً والمُلزم مثله).
- . ينظر، الرازي (قطب الدين محمود بن محمد)، تحرير القواعد المنطقية، ص/ 14.
- . والدور عند الحكماء والمتكلمين والصوفية توقّف كل من الشئيين على الآخر إمّا بمرتبة ويسمى دوراً مصرحاً وصريحاً وظاهراً كقولك الشمس كوكب نهاري والنهار زمان مون الشمس طالعة وإمّا بأكثر من مرتبة ويسمى دوراً مضمرًا... فالمعتبر في الدور الحقيقي هو توقف التقدّم... والدور يكون في التصورات والتصدّقات ... إن تحقّق الدور يستلزم توقف الشيء على نفسه في الواقع .
- . ينظر، التهانوي (محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد)، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية ، دار صادر، بيروت، ج/ 01، ص/ 467.
- 22- ينظر، المصدر نفسه، ص/ 14.
- 23- ينظر، المصدر نفسه، ص/ 15،16،17،81.
- 24- حمود (جمال)، فلسفة اللغة عند لودفيغ فغنشتاين، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، منشورات للاختلاف، الجزائر، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإمارات، ط/ 2009،01، ص/ 194.
- 25- ينظر، المرجع نفسه، ص/ 198،199.
- 26- ينظر، الرازي (قطب الدين محمود بن محمد)، تحرير القواعد المنطقية، ص/ 16،17.
- 27- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد)، منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم ، تح/ سليمان دنيا، دار المعارف مصر، 1961، ص/ 85.
- 28- المصدر نفسه، ص/ 86،87.

- 29- غيثمتنوبا (الكسندرا)، علم المنطق، دار التقدم ، موسكو، 1989، ص/ 44،45.
- 30- حمود (جمال)، المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، منشورات الاختلاف، الجزائر ، دار الأمان، الرباط ، ط/ 01، 2011، ص/ 72.
- 31- المرجع نفسه ، ص/ 186.
- 32 المرجع نفسه، ص/ 202.
- 33- المرجع نفسه، ص/ 178،179،
- 34- إنقزو (فتحي)، قولُ الأصول، - هوسرل وفينومينولوجيا التّخوم - منشورات الاختلاف، الجزائر ، دار الأمان، الرباط ، منشورات الضفاف، بيروت، ط/ 01، 2014، ص/ 35.
- 35- المرجع نفسه، ص/ 38.
- 36- المرجع نفسه، ص/ 41.
- 37- المرجع نفسه، ص/ 42 .
- 38- الجرجاني (السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي، الحاشية على المطوّل .شرح تلخيص مفتاح العلوم " في علوم البلاغة ". قراءة وتعليق / رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط/ 01، 2007، ص/ 300.
- 39- حمود (جمال) المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصر، منشورات الاختلاف الجزائر، دار الأمان الرباط، ط01، 2011، ص: 72.
- 40- المرجع نفسه، ص: 72.
- 41- ينظر المرجع نفسه، ص: 68
- 42- المرجع نفسه، ص: 71.
- 43- المرجع نفسه، ص: 179.
- 44- المرجع نفسه، ص: 186.
- 45- المرجع نفسه، ص: 202.
- 46- المرجع نفسه، ص: 178-179.
- 47- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي)، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه، تحقيق عبد الحق بن ملاحقي التركماني، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط01، 2007، ص: 166.
- 48- ينظر، ريكور من النص إلى الفعل، تر/ محمد برادة، حسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط01، 2001، ص: 33.
- 49- ينظر، الرازي (أبو علي مسكويه أحمد بن محمد بن يعقوب) الهوامل والشوامل، - سؤالات أبي حيان التوحيدي لأبي علي مسكويه-، تح/ سيد كروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2001، ص: 126-127.
- 50- ينظر، المصدر نفسه، ص: 116-117.
- 51- ينظر، ريكور من النص إلى الفعل، تر/ محمد برادة، حسان بورقية، ص: 21.
- * - برونو فليبيو (ولد 1548)، عاش بعد ثورة كوبرنيك وقبل ثورة ديكارت، وكان قبلها تابعا لرهبة الدومينيكان، وهرب من الدير وأخذ يتجول في أوروبا محاضرا في جامعات روما وفرنسا وإنجلترا وألمانيا وجنيف وانتهى إلى محاكم التفتيش ومات حرقا فأضحى رمزا للعلم الجديد، حيث التهمت نفسه حماسة من اكتشافات كوبرنيك.
- ينظر، روندا (جون هارمان)، تكوين العقل الحديث، تر/ جورج طعمة، ج1، ص: 358، ص: 360.
- 52- ينظر، المرجع نفسه، ص: 337-338-339، 403

- 53- ينظر، المرجع نفسه، ص: 346، 373.
- 54- ينظر، المرجع نفسه، ص: 338.
- 55- ينظر المرجع نفسه، ص: 352، 354، 360، 397.
- 56 - ينظر، حسن (وداد الحاج) كارناب رودولف، نهاية الوضعية المنطقية، المركز الثقافي العربي، المغرب، بيروت ، ط1، 01، 2001، ص: 87.
- 57- ينظر، المرجع نفسه، ص: 90.
- 58- ينظر، المرجع نفسه، ص: 72.
- 59- ينظر، المرجع نفسه، ص: 38، 91.
- 60- ينظر، المرجع نفسه، ص: 92-93.
- 61- ينظر، المرجع نفسه، ص: 85.
- 62- ينظر، المرجع نفسه، ص: 95، 39.
- 63- ينظر، روندال (جون هارمان)، تكوين العقل الحديث، تر/ جورج طعمة، ج1، ص: 342-343، 347
- * - (التصور اللاهوتي الذي أخرج خصومه نحو محاكم التفتيش نحو ما فعل بغاليلي 1633، حيث وضعت محاوراته وكتب كبلر وكوبرنيك في قائمة الكتب المحرمة).
- ينظر المرجع نفسه، ص: 348، 349.
- 64- دريدا (جاك)، استراتيجية التفكيك، تر/ عز الدين الخطابي، إفريقيا الشرق، 2013، ص: 31.
- 65- ينظر، لومان (نكلاس)، مدخل إلى نظرية الإنسان، تر/ يوسف فهمي حجازي، منشورات الجمل، كولونيا، (ألمانيا)، بغداد، ط1، 01، 2010، ص: 273-274.
- 66 - Leo Sweeney, Revue philosophique de louvain, Année, 1960, Vol 58, n°60.
- L'infini quantitatif chez Arsitot, In : Revue Philosophique de Louvain ; 3^{ème} Série, Tom 58, N° 60, PP : 516-517
- 67- ينظر، لفجوي (آرثر)، سلسلة الوجود الكبرى، تر/ ماجد فخري، دار الكاتب العربي، 1964، ص: 361-362.
- 68- التوحيدي (أبو حيان)، المقابسات، تح/ محمد توفيق حسين، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970، ص: 186.
- 69- ينظر، الطوسي (نصر الدين)، الجوهر النضيد في شرح منطقة التجريد، شرح جمال الدين حسن بن يوسف، الناشر: انتشارات بيدار، 2000، ص: 310-311.
- 70- ينظر، المصدر نفسه، ص: 443.
- 71- الرازي (فخر الدين محمد عمر بن حسين)، نهاية الإيجاز، في دراية الإعجاز، تح/ نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ط1، 01، 2004، ص: 30-31.
- 72 - ECO (Umberto), Sémiotique et philosophie du langage, PUF, Paris, 1988, P : 168.
- 73- إيكو (أمبرتو)، العلامة – تحليل المفهوم وتاريخه-، تر/ سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، المغرب، بيروت، ط2، 02، 2010، ص: 23، 25.
- 74- ينظر، إنقزو (فتحي) هوسرل ومعاصروه – من فينومينولوجيا اللغة إلى تأولية الفهم- المركز الثقافي العربي، المغرب، بيروت، ط1، 01، 2006، ص: 30.
- 75- هايدغر (مارتن)، السؤال عن الشيء، -حول نظرية المبادئ الترنسندنتالية عند كنت- تر/ اسماعيل المصدق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 01، 2012، ص: 67...69.
- 76 - J. Derrida, De la grammatologie, Paris, éd, Minuit, 1967, P : 16

- 77- محفوظ عبد اللطيف، آليات إنتاج النص الروائي -نحو تصور سيميائي-، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ط-01، 2008، ص: 196.
- 78 - Kristeva, J. Semeiotiké : *recherches pour une sémanalyse*, Paris, Seuil 1969, P : 2490.
- 79- يوسف (أحمد)، الدلالات المفتوحة -مقاربة سيميائية في فلسفة العلامة-، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم، بيروت، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط-01، 2005، ص: 120.
- 80- المرجع نفسه، ص: 153.
- 81- بنكراد (سعيد)، السيميائيات والتأويل -مدخل لسيميائيات ش.س بورس- المركز الثقافي العربي، المغرب، بيروت، ط-01، 2005، ص: 131.